# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة **٨٦٩٢**

الخميس ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيسة* | السيدة نورمان – شالي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد ريبكين |
| | ألمانيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد هويسغن |
| | إندونيسيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد دجاني |
| | بلجيكا. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد بيكستين دو بوستوريفا |
| | بولندا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة فرونيتسكا |
| | بيرو . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد بوبوليسيو بارداليس |
| | الجمهورية الدومينيكية . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد ترويولس يابرا |
| | جنوب أفريقيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد مابونغو |
| | الصين . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد وو هايتاو |
| | غينيا الاستوائية . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد إيلي إيلا |
| | فرنسا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة غيغين |
| | كوت ديفوار . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد إيبو |
| | الكويت . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد العتيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . . . . | السيدة بالمر |

## جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2019/842)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/905)

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.*

## إقرار جدول الأعمال

*أقر جدول الأعمال.*

## الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

**رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2019/842)**

**تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/905)**

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/957، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/842، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن، والوثيقة S/2019/905، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

*أجري تصويت برفع الأيدي.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيدة غيغين** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب فرنسا باعتماد القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩) بالإجماع، بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبموجب هذا القرار، يسعى مجلس الأمن لتأييد دخول جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مرحلة جديدة من تاريخها، ولتأكيد أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل الإسهام معا في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلد.

ولهذا يدعو المجلس بوجه خاص جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة إلى الاشتراك في وضع استراتيجية انتقال تتيح تحديد الأولويات التي يتعين تنفيذها بوضوح من أجل استيفاء الشروط الأساسية لانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نهائيا، في إطار ما أسماه الاستعراض الاستراتيجي المستقل "الاتفاق الانتقالي لتحقيق السلام الدائم". وستتيح هذه المبادرة تركيز الجهود على الجزء الشرقي من البلد، الذي لا يزال تحت وطأة اشتباكات عنيفة، مع مواصلة الجهود الرامية إلى توطيد الدولة ومؤسساتها. كما يشير مجلس الأمن، من خلال هذا القرار، إلى توقعاته بشأن حماية المدنيين، التي تقع في صلب ولاية البعثة بموجب الفصل السابع، والتي تتحمل مسؤولة تنفيذها البعثةُ بأكملها.

ولكن بالإضافة إلى البعثة، ستكون جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى مساعدة جميع الشركاء من أجل التنفيذ

الكامل للإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار الدائم في البلد. وأعني إصلاح قطاعي العدالة والأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوجه خاص، فكلاهما ضروري لإنهاء أعمال العنف التي لا زالت تعاني منها أجزاء من البلد. وأعني أيضا البرامج الإنمائية التي يضطلع بها الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي وحكومته، والتي تهدف إلى تعزيز سبل الوصول إلى الموارد المتاحة والخدمات الأساسية بمزيد من الإنصاف، ومن ثم إلى خفض التوترات، ولا سيما فيما بين الطوائف. ولا بد أن تقوم كل من الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف بتعبئة الدعم اللازم لجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يتسنى لها تحقيق هذه الأهداف. فلن يكون بوسع البعثة القيام بذلك بمفردها. ويمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعول على دعم فرنسا. إذ قمنا بالفعل بتخصيص دعم قدره ٣٠٠ مليون يورو على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وأخيرا، وبالإضافة إلى هؤلاء الشركاء، فإننا ندعو المنطقة في المقام الأول إلى تعبئة جهودها. إذ تحظى منطقة البحيرات الكبرى بإمكانات إنمائية هائلة ويكمن مصير دول المنطقة المشترك في تطوير تلك الإمكانات. وقد ترسخ هذا الهدف في اتفاق أديس أبابا الإطاري بشأن السلام، والأمن والتعاون منذ عام ٢٠١٣. ويتطلب القضاء على الجماعات المعادية، وتطبيع قطاع الصناعات الاستخراجية، وتحقيق المواءمة القانونية والمالية وإقامة تعاون إقليمي بشأن شؤون الجمارك والشرطة التزام جميع الدول والمنظمات دون الإقليمية.

وتأمل فرنسا من جميع الزعماء السياسيين في المنطقة أن يغتنموا الفرص المتاحة كلها لطي صفحة الماضي نهائيا وبناء مستقبل معاً بفضل الشراكات.

**السيد مابونغو** (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – كوت ديفوار، وغينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا – باتخاذ القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩)، الذي يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ١٢ شهرا. وسيصحب تجديدُ ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا الرئيسَ فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدي وحكومته في مسيرتهم نحو تحقيق السلام والاستقرار لتنمية البلد ولمصلحة شعبهم.

ونشيد بالقائم بالصياغة على قيادته عملية التفاوض وإجراء المفاوضات بشفافية، سعياً إلى تحقيق توافق في الآراء. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة.

ونؤيد التعزيز الشامل لولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين من خطر الجماعات المسلحة ونرحب بالدور الأساسي الذي يضطلع به لواء التدخل التابع لقوة البعثة في هذا الصدد. ونشيد بالدور القيم والهام الذي اضطلعت به البعثة في ضمان أمن جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي دعم التطورات السياسية الإيجابية في ذلك البلد. ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤكد ضرورة أن تعزز الحكومة قدرات مؤسسات الدولة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة.

ولذلك، ترى الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء أن من بالغ الأهمية الحفاظ على المهام ذات الأولوية المزدوجة المحددة في القرار لمعالجة هذه الحالة. وفضلا عن ذلك، فإن القرار يبلور التصريحات التي أدلى بها الرئيس تشيسيكيدي بشأن رؤيته فيما يخص بعثة الأمم المتحدة من حيث معالجة التحديات التي تواجه بلده، ولا سيما الحالة الأمنية المتعلقة بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء بالطلب الموجه إلى الأمين العام للعمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على وضع نقاط مرجعية يتعين استيفاؤها لنجاح تسليم مهام البعثة إلى الحكومة على نحو مسؤول. وفي هذا الصدد، من

الأهمية بمكان أن يستند انسحاب البعثة إلى تطور الحالة إيجابيا على أرض الواقع واستيفاء تلك النقاط المرجعية بنجاح.

وختاماً، فإننا نتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مستقبل البعثة، مع مراعاة حقيقة أنّ على جمهورية الكونغو الديمقراطية المضي قدما ببرنامج الأمن الوطني الخاص بها من أجل تنمية البلد.

**السيد دجاني** (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود إندونيسيا الترحيب باعتماد القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩) بالإجماع. ونشكر القائم بالصياغة على ما بذله من جهود للتوفيق بين المواقف المتباينة.

وقد صوتت إندونيسيا لصالح القرار لعدة أسباب، منها الاستجابة للنداء الذي وجهته جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز قدرات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمديد ولايتها. ونقر أيضا بالدور القيم الذي تضطلع به البعثة في حماية المدنيين والحفاظ على السلام والاستقرار في البلد.

وإبان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تحسين أداء عمليات حفظ السلام المعقود في وقت سابق من هذا الشهر، قالت السفيرة كيلي كرافت إن أداء عمليات حفظ السلام مرهون بالمساءلة. ومع أننا نؤيد قولها، نشدد أيضا على ضرورة أن تتسم هذه المساءلة بالتوازن. فبعثة الأمم المتحدة جزء، في المقام الأول، من بعثات حفظ السلام التي يتعين عليها التقيد بمعايير معينة من المهنية. وفي الوقت نفسه، من المهم أن ندرك أن معايير الأداء يجب أن تنطبق على جميع عناصر البعثة، النظامية والمدنية. ولاستيفاء ذلك المعيار، يجب أن تكون ولايات حفظ السلام مصحوبة بالموارد اللازمة. فسيظل حفظة السلام ومن يخدمون من أشخاص عرضة للخطر والأذى إذا ما كان عليهم فعل المزيد بموارد أقل. ولذلك، من الحيوي إجراء مشاورات مجدية ومنتظمة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة على مدى جميع مراحل البعثة.

ونرحب بتحسين التوازن في الجزء المتعلق بالأداء من القرار. وتكرر إندونيسيا تأكيد التزامها بالعمل مع الدول الأعضاء من أجل تحسين أداء عمليات حفظ السلام وإنشاء بعثة لحفظ السلام خاضعة للمساءلة. ونحيي حفظة السلام إذ يخاطرون بحياتهم ويفارقون أسرهم سعيا إلى تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي العالم. وستكون سلامتهم وأمنهم في صدارة أولويات إندونيسيا.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): في الوقت الحاضر، تظل الحالة الأمنية العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة. وخلال السنة التي انقضت منذ تولي الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي منصبه، بذل جهودا كبيرة لتعزيز قدرات حكومته في مجالي الحوكمة والأمن وللنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تحقيق نتائج إيجابية. ويبين ذلك تماما إرادة وقدرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها على حل المشكلات التي تواجه البلد بصورة مستقلة. وفي الوقت نفسه، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه تحديات عديدة تحول دون تحقيق سلام دائم، ولا سيما في ضوء المشكلة العويصة التي تمثلها الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد. وبناء على ذلك، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه.

وقد اضطلعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ إنشائها قبل ٢٠ عاما بدور هام في صون السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ظل الحالة المعقدة الراهنة، يجب أن تواصل البعثة الاضطلاع بولايتها.

وترحب الصين باعتماد القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩) بالإجماع، والذي يجدد ولاية البعثة، وتعرب عن تقديرها لما تحلى به أعضاء المجلس من مرونة خلال عملية التفاوض، مما ساهم

في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص وبرهن على وحدة مجلس الأمن. وتأمل الصين أن البعثة ستواصل، إذ تنفذ ولايتها، تعزيز الاتصال، والتنسيق والتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أيضا أن تُجري الأمانة العامة الاستعراض الاستراتيجي لولاية البعثة على أساس احترام آراء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تكفل نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو تدريجي ومنظم. إن الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة الإسهام في التحقيق المبكر للسلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيدة فرونيتسكا** (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر فرنسا على العمل الممتاز الذي قامت به أثناء التفاوض على القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩).

لقد حققت جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام الماضي تحولا سياسيا هاما، وهذا الجهد موضع تقدير. ترحب بولندا بأن مجلس الأمن قد تمكن من الحفاظ على موقف بناء بشأن تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والالتزام بأولوياتها الرئيسية. ونعتقد أن هذا سيساعد الحكومة على زيادة قدرة الدولة على تهيئة الحد الأدنى من الظروف اللازمة للنقل التدريجي للمسؤوليات من البعثة إلى السلطات الوطنية في المستقبل. يظل تحييد الجماعات المسلحة والحد من العنف الطائفي شرطين ضروريين لتحسين الوضع الأمني وضمان احترام حقوق الإنسان في هذا البلد. ونعتقد في هذا الصدد بأن تنفيذ البرنامج الأساسي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن يكمله نهج للحد من العنف الأهلي. ومن الضروري زيادة التركيز على العناصر المدنية وأفراد الشرطة في البعثة، فهذا لن يدعم الحوار والوساطة على الصعيدين المركزي والمحلي فحسب بل وسيعزز أيضًا الشمول في العملية السياسية.

بالنظر إلى المستقبل، من الأهمية بمكان أن يظل مجلس الأمن في حوار بناء وصادق ومفتوح مع السلطات بشأن احتمالات وجود الأمم المتحدة في البلد. وتأمل بولندا أن تستند قرارات مجلس الأمن المقبلة في هذا الصدد إلى الواقع القائم على الأرض حتى لا يذهب هباءً عقدان من جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اسمحوا لي أن أنهي بياني بالإعراب عن امتناننا للجهود الدؤوبة التي بذلها فريق البعثة بأكمله لدعم السلام والأمن والاستقرار في هذا البلد.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

أرجو السماح لي بالإعراب عن شكري لفرنسا بوصفها صاحبة القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩)، الذي تم اتخاذه اليوم. تؤيد الولايات المتحدة بالكامل الولاية المنقحة، والتي ينبغي أن تحسن أداء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبما يتماشى مع طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تصبح البعثة أصغر حجماً وذات تجهيز وتدريب أفضل، وأن تكون لديها ولاية أقوى لحماية المدنيين.

لقد كانت الولايات المتحدة تاريخياً وستظل تدعم بقوة المساءلة والعدالة المجديين لضحايا الأعمال الوحشية من خلال الآليات المناسبة. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لا تؤيد ولا يمكنها تأييد أية إحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي لا تميز بشكل كافٍ بين الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي أو التي تتعارض مع موقف الولايات المتحدة بشأن المحكمة الجنائية الدولية، وعلى النحو الذي أعلنه البيت الأبيض في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتعيد الولايات المتحدة على وجه الخصوص تأكيد اعتراضنا المستمر والقديم على أي ترسيخ للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على مواطني الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي، بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل، باستثناء الإحالة التي تأتي من مجلس الأمن أو بموافقة مثل هذه الدولة.

إن موقفنا من المحكمة الجنائية الدولية لا يقلل من التزامنا بدعم المساءلة عن الجرائم الوحشية. وتظل الولايات المتحدة رائدة في الكفاح من أجل إنهاء الإفلات من العقاب ودعم العدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وتحترم الولايات المتحدة قرار الدول التي اختارت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي نتوقع أن يتم احترام قرارنا بعدم الانضمام إلى المحكمة وعدم إخضاع مواطنينا لولايتها القضائية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد إمبول** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة على تنظيم هذه الجلسة بشأن الحالة في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئاسة مرة أخرى على العمل البالغ الأهمية الذي تقوم به طوال هذا الشهر.

اسمحوا لي أيضا بأن أنقل إلى مجلس الأمن تقدير وامتنان حكومتي والشعب الكونغولي للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية، والتي تواصل العمل لاستعادة السلم والاستقرار في بلدي. وأشكر بصفة خاصة الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تصميمه ومشاركته الشخصية في البحث عن السلام وإيجاد حل دائم للحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تحيط حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية علما باتخاذ القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩) اليوم وترحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة سنة. سيتم استغلال هذا الوقت في تعزيز الحوار الاستراتيجي مع الأمم المتحدة إلى أن يتم انسحاب البعثة بشكل منظم وسلس. إن اللفتة الهامة التي اتخذها المجلس للتو ليست شكلية بأي حال من الأحوال بل هي تجديد للالتزام المشترك من الحكومة والأمم المتحدة ومنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين بالعمل معاً من أجل السلم والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بهدف تحقيق حلم التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

لا يزال السلم والأمن من العوامل الأساسية للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، والذي يتوقف تحقيقه على الامتثال الكامل للاتفاقات والإرادة السياسية لدى الزعماء للعمل على تحقيق الانسجام في المنطقة. إن تهدئة التوتر والتعاون النشط اللذين لوحظا على مدار العام منذ تولي فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، يبشران بالخير لمستقبل أفضل للمنطقة.

تتسم الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالهدوء بشكل عام، بالرغم من أنها لا تزال خاضعة لسيطرة أنشطة الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية، فضلاً عن المنازعات الطائفية، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلاد. إن بعض الجماعات المسلحة الوطنية، وعلى رأسها جماعة ماي ماي، ترتبط بجماعات مسلحة أجنبية وتشكل معها تحالفات خطيرة.

وهذا هو السياق الذي أطلق فيه الرئيس عمليات عسكرية واسعة النطاق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في بيني. وتقوم بهذه العمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، وذلك بهدف القضاء على جميع تلك التهديدات، وخاصة القوات الديمقراطية المتحالفة – مدينة التوحيد والمجاهدين، وهي جماعة إرهابية موالية لتنظيم الدولة الإسلامية. وقد بدأ الضغط العسكري للقوات المسلحة يؤتي ثماره، بما في ذلك تحييد سبع ميليشيات من جماعة ماي ماي واستعادة العديد من الممتلكات العسكرية في مويرا، في إقليم

فيزي، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر؛ واستسلام ٢٠ مقاتلا من جماعة ماي ماي نياتورا في نغونغو، في إقليم ماسيسي، في شمال كيفو في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر؛ واستسلام ١٢٠ مقاتلاً من جماعة ماي ماي كالومي في جنوب كيفو في ٢ كانون الأول/ديسمبر؛ وتدمير أكثر من ٩٥ في المائة من قواعد العناصر المدمرة في المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية واعتقال أكثر من ١٧١٢ فرداً، بمن فيهم ٢٤٥ مقاتلاً و ١٠ قادة سياسيين من تلك الحركة المدمرة في كاليه بجنوب كيفو في ٤ كانون الأول/ديسمبر؛ واستعادة السيطرة على عدد من معاقل القوات الديمقراطية المتحالفة - مدينة التوحيد والمجاهدين، بما في ذلك معاقلها في مايانغوس ومابوبو - كاريري؛ وتحييد قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومقاتلين يتبعون أباكونغوزي، مثل سيلفستر موداكومورا، وموسابيمانا جوفينال، المعروف أيضًا باسم جان ميشيل أفريكا، وشارل كاكولي.

وبالرغم من هذه التطورات يجب علينا أن نشجب التغيير الذي طرأ على إستراتيجية العدو المهزوم، وخاصة العناصر الإرهابية في القوات الديمقراطية المتحالفة - مدينة التوحيد والمجاهدي التي تهاجم الآن الأبرياء في المناطق الحضرية الكبيرة، مما يتسبب في الموت والخراب.

وفي أعقاب المجازر الأخيرة التي ارتكبتها عناصر تلك الجماعة الإرهابية، قرر رئيس الجمهورية إنشاء المقر الأمامي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بيني ودعا البعثة إلى المشاركة بشكل أكبر وأكثر استدامة.

وشرع رئيس الدولة أيضا في تغيير قيادة منطقة العمليات برمتها من خلال عملية تناوب الأفراد العسكريين الذين كان يبلغ عددهم ٠٠٠ ١١ فرد لتخفيف عبء العمل عنهم فضلا عن زيادة عددهم إلى ٠٠٠ ٢١ فرد. وبالإضافة إلى ذلك، شكّلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لواء للتدخل السريع وقوات خاصة تنتشر حاليا في ذلك الجزء من الإقليم لضمان النصر لقواتنا المسلحة. ونشرت الحكومة أيضا وحدات إضافية من الشرطة الوطنية الكونغولية في المناطق الواسعة المحيطة ببيني التي غزتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل ضمان أمن السكان.

وكما ذكر رئيس الجمهورية، فإن الحكومة وقواتها المسلحة عازمتان بشدة على القضاء على الجماعات المسلحة التي تجوب الجزء الشرقي من البلد، وقد نُشرت جميع السبل الممكنة لتحقيق هذا الهدف. وفي ذلك الكفاح، تعول الحكومة الكونغولية على دعم بعثة الأمم المتحدة وشركائها من أجل استعادة السلام والتفاؤل والأمل في تمتع السكان بحياة كريمة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك السياق، تقدر حكومة بلدي قرار مجلس الأمن، فيما يتعلق بأولوياته الاستراتيجية في ولاية البعثة الجديدة، لاختياره حماية المدنيين وتقديم الدعم لتحقيق الاستقرار في مؤسسات الدولة وتعزيزها، فضلا عن إجراء إصلاحات رئيسية في مجالي الحوكمة والأمن. ويعول بلدي حقا على تقديم المساعدة والدعم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لكل من الجماعات المسلحة الوطنية التي تلقي أسلحتها للعودة إلى الحياة المدنية الطبيعية وللجماعات المسلحة الأجنبية. وذلك لأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - والمجلس سيوافق على ذلك - يكتسي أهمية بالغة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين بغية التأكد من عدم وقوعهم في أيدي الجماعات المسلحة.

وخلال الاجتماع الذي عقده البرلمانيون في الكونغرس في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أكد رئيس الدولة مجددا التزامه الثابت بإصلاح قطاع الأمن، أولا وقبل كل شيء، من أجل تحويل القوات المسلحة الكونغولية لجيش قوي ومدرب ومجهز؛ واستعراض خطة إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية بغية تكييفها على الحالة ووضع خطة مرجعية جديدة فكرتها الرئيسية ”دولة واحدة، شرطة واحدة“. فضلا عن إصلاح أجهزة الاستخبارات.

وتتماشى فكرة تركيز قوات البعثة في المقاطعات الست التي يعدُّ وجود البعثة فيها ضروريا مع طلب الحكومة بتركيز القوات في المقاطعات التي ترتفع بها مستويات التهديد وتقليص القوات في المناطق التي لم يعد التهديد موجودا فيها. وفي ذلك السياق، دعا رئيس الجمهورية إلى إعادة تشكيل البعثة، مع التركيز على إحداث تغيير نوعي في حجم القوات لتكون أقل عددا ولكن أفضل تجهيزا وخبرة في التعامل مع الحرب غير المتناظرة. وتعتزم حكومة بلدي تعميق مناقشاتها بشأن هذا الموضوع في إطار حوارنا الاستراتيجي.

وتركز الحكومة بلا كلل على كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأن مهمتها هي ضمان احترام الحريات الديمقراطية، ولا سيما عن طريق توفير الإشراف المهني على المظاهرات العامة. وفي سياق مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني المرتكبة ضد الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع، تواصل الحكومة تنفيذ خريطة الطريق التي وضعت بهدف إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الجماعات المسلحة وحمايتهم من العنف الجنسي. وفي الوقت نفسه، يواصل النظام القانوني الكونغولي متابعة جلسات الاستماع، بصورة مستقلة ومهنية، في قضية اغتيال اثنين من خبراء الأمم المتحدة، مع مراعاة المعلومات المتأتية من التحقيقات الدولية وعناصر إضافية من فريق المدعي الخاص. وعُقدت الجلسة الأخيرة، الثانية والثلاثون، في ٣ كانون الأول/ديسمبر في المحكمة العسكرية في مقاطعة كاساي الغربية السابقة.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن القرار ٢٥٠٢ (٢٠١٩)، الذي اتخذه المجلس للتو، يهدف إلى تعزيز أداء البعثة من أجل إنهاء معاناة الشعب في الجزء الشرقي من بلدي. وكما يعلم الجميع، تسببت هذه الحالة في سقوط ملايين القتلى، ويتوق الشعب الكونغولي إلى إنهاء ذلك. والأمر متروك لنا الآن لتحريك تلك العملية.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون توجيه الشكر لجميع البلدان المساهمة بقوات والخوذ الزرق الذين قدموا هذا التضحية العظيمة من أجل استعادة السلام والأمن في بلدي. وعلى صعيد آخر، أود أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، ولجميع أعضاء مجلس الأمن، بالنيابة عن وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن أطيب تمنياتنا بمناسبة عيد الميلاد والعام الجديد، ٢٠٢٠.

*رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.*